Jordan-NATO Relations 1995-2014

Kheir S. Diabat

Abstract: This study discusses the relationships between Jordan and the North Atlantic Treaty Organization (NATO) since Jordan's accession to the NATO-Mediterranean Dialogue in 1995. The two sides have made some progress toward implementation of their political and military cooperation toward many international and regional issues. The study is based on the premise that "there is a correlation between the integration of the goals of both NATO and Jordan, and the strengthening of their alliance and partnership". To exemplify this, the study discusses the mutual interests and goals as well as the areas of cooperation that can bring both sides together. In this study, the researcher has adopted the descriptive as well as the historical analytical approach as one of the methodological tools that best fit to clarify the major aspects of this study. The study has proved its premise, and also concluded the specificity of this partnership that links Jordan with the NATO, which has fulfilled many security and political gains for both sides such as re-balancing of Jordan's regional and international relations after the second Gulf crisis in 1990, and enhancing this partnership in confrontation of many common challenges, in addition to cooperationin many military missions, whether it was at the international level (Kosovo and Afghanistan) or at the regional level (Iraq and Libya).

Keywords: Jordanian relations, NATO, NATO, Mediterranean Dialogue

العلاقات الأردنية - الأطلنطية 1995-2014

خير سالم ذيابات(*)

ملخص: تناقش هذه الدراسة شراكة الأردن مع حلف شمال الأطلسي (الناتو) منذ انضمام الأردن إلى مبادرة الحوار الأطلنطي– المتوسطي عام 1995 حتى عام 2014. وقد شهدت هذه الشراكة تطوراً ملموساً، تمثل في العديد من مجالات التعاون السياسية تجاه العديد من القضايا الدولية والإقليمية. وقد استندت الدراسة إلى فرض مفاده: أنه "كلما زادت درجة تكامل وتطابق الأهداف بين حلف الناتو والأردن، تعمقت علاقة التحالف بينهما". ولتوضيح ذلك ناقشت الدراسة طبيعة المصالح والأهداف المتبادلة التي يمكن أن تجمع طرفي العلاقة، بالإضافة إلى طبيعة مجالات التعاون بينهما. واستخدمت كلاً من المناهج: الوصفي والتاريخي والتحليلي؛ لتوضيح جوانب الدراسة. وخلصت إلى عدة استنتاجات، كان أبرزها إثبات هذا الفرض، بالإضافة إلى إبراز خصوصية علاقة الشراكة التي أصبحت تربط الأردن بهذا الحلف، خاصة أن مبادرة الحوار الأطلنطي – المتوسطي التي طرحها حلف شمالي الأطلنطي منذ عام 1994 وانضم إليها الأردن عام 1995 حققت لطرفي العلاقة العديد من المكاسب الأمنية والسياسية التي أسهمت في إعادة التوازن لعلاقات الأردن الإقليمية والدولية بعد أزمة الخليج الثانية 1990، وعملت على تعميق هذه العلاقات في مواجهة العديد من التحديات المشتركة، بالإضافة إلى القيام بكثير من المهام العسكرية المشتركة، سواء كان ذلك على الصعيد الدولي (كوسوفو وأفغانستان) أم على الصعيد الإقليمي (العراق وليبيا).

المصطلحات الأساسية: العلاقات الأردنية، حلف شمالي الأطلنطي، مبادرة الحوار الأطلنطي – المتوسطي.

مقدمة:

في ضوء الشراكات المهمة التي وقعها حلف شمالي الأطلنطي مع عدد من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، شكل توقيع الأردن عام 1995 على المبادرة المعروفة بمسمى حوار شمالي الأطلنطي – المتوسطي (NATO- Mediterranean Dialogue) علامة فارقة في تاريخ العلاقة بين الأردن وحلف شمالي الأطلنطي؛ إذ منحته هذه

* قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك، الأردن.

المبادرة كثيراً من الامتيازات الخاصة بموقع "حليف رئيس من خارج الحلف" (Major Non NATO Ally Partner). وعلى الرغم من أن الشراكة الأردنية – الأطلنطية لم تصل إلى امتيازات العضوية الكاملة في الحلف، فإن العلاقات التعاونية بين الأردن وحلف شمالي الأطلنطي أخذت تتجه نحو مزيد من تعزيز هذه الشراكة وتعميقها؛ لتشكل الإطار العام لموقف طرفي العلاقة المشترك تجاه العديد من القضايا الإقليمية والدولية، خاصة أن كلا الطرفين يعي أن تحقيق الأمن الوطني في القرن الحادي والعشرين بات يتطلب تضافراً لجهود الدول عبر الحدود، بغض النظر عن حجمها في ميزان القوة الدولي، وبغض النظر كذلك عن ثقافتها أو ميراثها الحضاري والديني.

مشكلة الدراسة:

انطلاقاً من هذا التطور تتلخص مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي: ما طبيعة المصالح التي تربط أقوى حلف عسكري في النظام الدولي الراهن مع دولة غير أطلسية تتميز بتواضع إمكاناتها السياسية والعسكرية والاقتصادية كالأردن. ويتفرع من هذا السؤال البحثي عدد من الأسئلة الفرعية الأخرى:

1 – كيف أسهمت البيئة الإستراتيجية بعد انتهاء الحرب الباردة في إعادة التقارب بين الأردن وحلف شمالي الأطلنطي؟

2 – ما المصالح الأردنية التي يحققها الأردن من خلال علاقاته مع حلف شمالي الأطلنطي؟

3 – ما المصالح الإستراتيجية التي يمكن أن يقدمها الأردن لحلف شمالي الأطلنطي؟

4 – كيف تطورت العلاقات الأردنية–الأطلنطية؟ وما دور مبادرة حوار شمالي الأطلنطي–المتوسطي في ذلك؟

5 – ما مظاهر التعاون بين الأردن وحلف شمالي الأطلنطي؟

6 – ما السيناريوهات المحتملة لهذه العلاقات؟ وما الفرص والتحديات التي تواجهها هذه العلاقات؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن العوامل التي أسهمت في تطور علاقات الأردن مع حلف شمالي الأطلنطي منذ قيامها رسمياً في عام 1995 حتى عام 2014. كما تحاول الدراسة توضيح الأهمية المتبادلة بين الأردن وحلف شمالي الأطلنطي، بالإضافة إلى رصد أهم الفرص والتحديات التي يمكن أن تؤثر في مستقبل هذه العلاقات.

أهمية الدراسة

ومن هنا، فإن أهمية الدراسة تكمن في أنها:

1 – تبحث علاقة الأردن مع أهم الأحلاف العسكرية الفاعلة في النظام الدولي، الذي يضم بدوره العديد من القوى العالمية (الولايات المتحدة والدول الأوروبية).

2 – تحاول تحليل واقع العلاقات الأردنية – الأطلنطية وفهمها من خلال رصد العوامل التي أسهمت في تطور هذه العلاقات خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة.

3 – من الدراسات السباقة في تناول هذا الموضوع البحثي؛ إذ لم يجد الباحث – على حد علمه – أية دراسة: أجنبية أو عربية قد تطرقت إلى هذا الموضوع؛ مما يضفي على أهميتها ميزة أكاديمية خاصة.

لذلك جاءت هذه الدراسة لتغطي جزءاً مهماً من حاجة المجتمع الأكاديمي إلى مثل هذه الدراسات المتخصصة في العلاقات الدولية بشكل عام، والعلاقات الأردنية بشكل خاص.

حدود الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على المحددين الآتيين:

– المحدد الموضوعي: ويتمثل بدراسة علاقات الأردن مع حلف شمالي الأطلنطي.

– المحدد الزمني: ويتمثل بالفترة الزمنية الممتدة من عام 1995 (تاريخ انضمام الأردن لمبادرة الحوار الأطلنطي – المتوسطي) حتى نهاية عام 2014 (تاريخ إعداد هذه الدراسة).

فرض الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى اختبار مقولة، مؤداها وجود علاقة ارتباطية بين

تنامي المصالح بين كل من حلف شمالي الأطلنطي والأردن بعد الحرب الباردة، وبين زيادة علاقات التعاون بينهما. فكلما زادت هذه المصالح، زادت مجالات التعاون بينهما.

منهجية الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على استخدام عدة مناهج لفهم طبيعة العلاقات بين الأردن وحلف شمالي الأطلنطي. فالمنهج التاريخي يسهم في رصد البيانات التاريخية لتطور العلاقات الأردنية – الأطلنطية منذ عام 1995 حتى عام 2014. والمنهج الوصفي يقدم لهذه الدراسة تحديداً ووصفاً للحقائق المتعلقة بطبيعة العلاقة بين الأردن وحلف شمالي الأطلنطي. وأخيراً، فإن المنهج التحليلي يقدم تفسيراً وتحليلاً لجوانب هذه الظاهرة، خاصة في مجال فهم الأهمية المتبادلة بين الطرفين، بالإضافة إلى تحليل السيناريوهات المحتملة لمستقبل العلاقة بينهما.

الدراسات السابقة:

ليس من قبيل المبالغة القول إن الباحث لم يتمكن من الوصول إلى دراسة علمية حول موضوع هذه الدراسة. فمن خلال مراجعة جادة للأدبيات العربية والإنجليزية والألمانية لم يحصل الباحث على دراسة واحدة تحمل عنوان هذه الدراسة أو شيئاً قريباً منه. فكل ما وجده تمثل ببعض الأخبار الصحفية القصيرة عن هذا الموضوع، أو بعض الدراسات الأجنبية التي عالجت موضوع علاقة حلف شمالي الأطلنطي مع منطقة الشرق الأوسط دون الحديث عن خصوصية هذه العلاقات مع الأردن. ومن هذه الدراسات:

1 – دراسة Antonio Armada Vazquez (2012) NATO Mediterranean Dialogue: Does it have a Future?: وقد بين الباحث أهمية مبادرة حوار الأطلنطي–المتوسطي، بعد أن أصبح أمن أوروبا مرتبطاً بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وظهور العديد من التهديدات الجديدة كالإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل. كما عرض الباحث هذه المبادرة والصعوبات التي تواجه تطبيقها، خاصة تلك المتعلقة باختلاف الهوة الثقافية بين طرفي المبادرة، وكذلك اختلاف مواقف دول الحلف مع مواقف الشركاء المتوسطيين تجاه القضية الفلسطينية. ويخلص الباحث إلى ضرورة تعزيز هذه المبادرة تحقيقاً لمصالح الحلف في المنطقة.

2 – دراسة Jacob Aaroe Jorgensen (2014) :Partnerships in the Middle East. Interventionist Endeavors: ويتناول الباحث في هذه الدراسة مبادرة الحوار الأطلنطي – المتوسطي 1994، ومبادرة اسطنبول للتعاون 2004، ويبين الباحث أسباب طرح هاتين المبادرتين من قبل الحلف الأطلنطي، وتتمثل هذه الأسباب في مكافحة عوامل عدم الاستقرار القادمة من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما يوضح الباحث أهم العقبات التي قد تعرقل تطور هاتين المبادرتين، مرجعاً ذلك إلى التاريخ السلبي للعلاقات بين دول المنطقة والغرب، وإلى بعض الانقسامات الداخلية داخل الحلف، بالإضافة إلى غياب رؤية واضحة للتعاون مع دول المنطقة.

3 – دراسة فيليب جوردن (2005): ويتناول الباحث فيها تعاظم دور حلف الناتو في الشرق الأوسط "الكبير"، ويعرض لأهم المهام التي يتولاها الحلف في منطقة الشرق الأوسط: مثل مهامه في أفغانستان والعراق والسودان. ثم يعرض أيضاً لمبادرتي الحوار المتوسطي واسطنبول، ويختتم الدراسة بالعقبات التي تواجه دور الحلف في المنطقة، وأهمها رفض شعوب المنطقة لهذا الدور.

لذلك فإن هذه الدراسة ستكون من أوائل الدراسات المميزة والمتخصصة، التي تسلط الضوء على علاقة الحلف بالأردن في إطار تحليلي متكامل، وهذا ما يميزها عن الدراسات السابقة التي عالجت علاقة الحلف بالمنطقة بشكل عام، دون التركيز على دولة بعينها.

أولاً – البيئة الإستراتيجية للتقارب الأردني – الأطلنطي بعد انتهاء الحرب الباردة:

"إن التحديات التي نواجهها هائلة، والحاجة لتوحيد قواتنا وجهودنا أصبحت أكثر إلحاحاً... نحن سعداء بأن الشراكة بين الأردن ومنظمة حلف شمال الأطلنطي تقوم على هذا التفاهم، وبأن علاقات التعاون المتبادلة بيننا خلال السنوات الأخيرة تشهد نمواً وتقدماً ملحوظاً". (Faisal bin Al-Hussain, 2012)

"إن الأردن وحلف شمالي الأطلنطي يعملان سوياً ضمن برنامج تعاون طموح، يتضمن إطاراً واسعاً من التشاور السياسي والتعاون العملي... نحن نقدر جدية السلطات الأردنية في تنفيذ برنامج الشراكة مع حلف شمالي الأطلنطي"
(Vershbow, 2012)

يحمل مضمون هذه التصريحات التي جاءت على لسان الأمير الأردني فيصل بن الحسين، وكذلك على لسان نائب الأمين العام لحلف شمالي الأطلنطي Vershbow خلال المؤتمر الذي عقد في المعهد الدبلوماسي الأردني في 21 حزيران من عام 2012 حول دور حلف شمالي الأطلنطي في مرحلة الأمن العالمي الجديد "Nato in the New Global Security Era" – إشارة واضحة إلى ما وصلت إليه العلاقات الأردنية – الأطلنطية من تقارب سياسي وأمني. كما أنها تبين أن هدف تعزيز هذه العلاقة بات قاسماً مشتركاً لكل من حلف شمالي الأطلنطي والسياسة الخارجية الأردنية في ظل التغيرات الإقليمية والدولية التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة، والتي وضعت طرفي العلاقة أمام استحقاقات إستراتيجية جديدة:

فقد لعبت تغيرات البيئة الإستراتيجية بعيد انتهاء الحرب الباردة دوراً بارزاً في تقارب الطرفين. **فبالنسبة إلى حلف شمالي الأطلنطي**، نجح في تأمين استقلال أقاليم أعضائه وأمنها ضد التهديدات الخارجية – وتحديداً السوفييتية – من جهة، كما نجح أيضاً في توفير مستوى من الاستقرار السياسي لأعضائه، وهو ما انعكس لاحقاً على أسس التعاون والاندماج الاقتصادي بين الدول الأوروبية من جهة أخرى. ولعل مؤشرات هذا النجاح تكمن في إنهاء الحرب الباردة لصالح المعسكر الغربي، وإعادة توحيد القارة الأوروبية، وزوال حلف وارسو، دون أن يضطر حلف شمالي الأطلنطي لخوض أي صدام عسكري مباشر طيلة 41 عاماً من المواجهة مع المعسكر الشرقي. لهذا السبب، شرع الحلف بعد ذلك في تنفيذ إستراتيجيته الجديدة التي أقرها في قمة روما 1991 والتي دعت إلى ضرورة الإبقاء على استمرارية الحلف في مواجهة التهديدات الأمنية والدفاعية التي قد تأتي من أوروبا والشرق الأوسط وآسيا، خاصة أن هناك جملة من المخاطر التي ما زالت تهدد أمن أطراف التحالف، كتلك الناتجة من عدم الاستقرار في أوروبا الشرقية، أو الناتجة من محاولات بعض الدول الحصول على أسلحة الدمار الشامل (إيران والعراق)، إلى جانب التهديدات التي قد تأتي من بعض الدول الطامحة (روسيا والصين)، أو التي تأتي من بعض الحركات الأصولية في الشرق الأوسط (العبدالله، 1994). وقد استدعى هذا الأمر تخفيض قوات الحلف وإعادة بناء هيكله العسكري؛ بحيث يصبح معتمداً على مبدأ تعدد الجنسيات في أداء أية مهام عالمية، وتشكيل قوات التدخل السريع لمواجهة أية حالة طارئة تهدد مصالح أعضاء الحلف (معوض، 1993).

وفي الإطار نفسه، استقر الحلف على خيار توسعته شرقاً بضم العديد من

دول شرق أوروبا إلى عضويته، كما عمل على إقامة شراكات إستراتيجية مع العديد من الدول التي تنتمي إلى أقاليم حيوية مختلفة؛ بهدف تأمين قنوات حوار وتعاون مع هذه الدول، التي يمكن التعاون معها في تعزيز الأمن الدولي في هذه المناطق من خلال الإسهام في الدفاع عن القيم التي يستند إليها التحالف، ومن خلال المشاركة في عملياته. وأهم هذه الشراكات:

– مجلس الشراكة الأوروبية الأطلنطية Euro-Atlantic Partnership Council (EAPC): وقد طرحت فكرة هذا المجلس عام 1997؛ للوصول إلى إطار شامل للتعاون مع الدول الآتية: أرمينيا، والنمسا، وأذربيجان، وبيلاروسيا، والبوسنة والهرسك، ومقدونيا، وفنلندا، وجورجيا، وإيرلندا، وكازاخستان، وقيرغستان، وطاجاكستان، وأوزباكستان، وتركمنستان، ومالطا، ومولدوفا، وكوسوفو، وروسيا، وصربيا، وأوكرانيا، والسويد، وسويسرا(NATO's Partnerships, 2014).

– مبادرة الحوارالأطلنطي– المتوسطي NATO's Mediterranean Dialogue (MD): وقد طرحت هذه المبادرة عام 1994، وتضم سبع دول متوسطية، هي: الجزائر، ومصر، وإسرائيل، والأردن، وموريتانيا، والمغرب، وتونس (فيليب جوردن، 2005).

– مبادرة اسطنبول للتعاون Istanbul Cooperation Initiative (ICI): وقد طرحت هذه المبادرة عام 2004، وتضم أربع دول خليجية هي: الكويت، والبحرين، والإمارات، وقطر (جوردن، 2005).

– مبادرة "شركاء عبر العالم" Partners across the Globe: وهي اتفاقيات فردية مع بعض الدول حول التعاون في بعض المجالات الأمنية. وتضم هذه الفئة كلاً من أفغانستان، وأستراليا، والعراق، واليابان، وباكستان، وكوريا الجنوبية، ومنغوليا، ونيوزلندا (NATO's Partnerships, 2014).

أما بالنسبة إلى الأردن، وعلى الرغم من توجهاته الغربية خلال الحرب الباردة، فإن تداعيات أزمة الخليج الثانية عام 1990 من جراء موقفه المساند للعراق، قد ألقت بآثارها السلبية عليه، وفرضت عليه كثيراً من التحديات السياسية والاقتصادية والعسكرية: فمن الناحية السياسية، وجد الأردن نفسه مطلع تسعينيات القرن الماضي في عزلة إقليمية ودولية، وضعته في خانة حلفاء عراق صدام حسين، بعد أن رفض المشاركة في التحالف الدولي الذي أقامته الولايات ضد العراق (Sasley, 2002). أما

على الصعيد الاقتصادي، فقد خسر الأردن من جراء ذلك الموقف كثيراً من مصادر التمويل والمساعدات – على اختلاف أنواعها – سواء كان ذلك من الطرف الغربي أم الخليجي. فضلاً عن ذلك، فإن تجميد الدعم السياسي والاقتصادي أدى – بالضرورة – إلى انعكاس سلبي على الصعيد العسكري من خلال توقف مصادر التمويل اللازمة لتطوير القطاع العسكري، في ظل استمرار نزعة التسلح لدى العديد من فواعل الشرق الأوسط: إسرائيل والعراق وإيران والدول الخليجية. لذلك، وفي محاولة للتغلب على المخرجات السلبية لأزمة الخليج الثانية، استثمر صانع القرار الأردني فرصة انطلاق مفاوضات السلام في مؤتمر مدريد عام 1991، وتوقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل عام 1994 بهدف إعادة التوازن لعلاقاته الغربية؛ مما مهد له لاحقاً لاستعادة علاقاته التقليدية مع الدول الغربية بشكل عام، ومع الولايات المتحدة على وجه الخصوص (Sasley, 2002). وقد كان الانضمام الأردني عام 1995 لمبادرة الحوار الأطلنطي – المتوسطي التي طرحها حلف شمالي الأطلنطي عام 1994 من الوسائل المهمة التي عملت على تسريع التقارب بين الطرفين.

ثانياً – المصالح الإستراتيجية المتبادلة بين حلف شمالي الأطلنطي والأردن:

انطلاقاً من قاعدة أن "الدول لا تحارب من أجل غيرها" "No state fights for another" (Donelan, 1990)، فإن روابط المصلحة تعد المسؤولة بالدرجة الأولى عن قيام أي علاقة تحالف. وهذا التفسير لا يبتعد كثيراً عن حالة الأردن وحلف شمالي الأطلنطي. فهناك جملة من المصالح والأهداف المتطابقة والمتكاملة بين الطرفين، التي يسعى كل طرف من طرفي العلاقة لتحقيقها من خلال الطرف الآخر.

ففيما يتعلق بالمنظور الأردني لحلف شمالي الأطلنطي، فهو يكمن في عدة اعتبارات: فقد جاء تقارب الأردن مع حلف شمالي الأطلنطي – الذي ضم 16 دولة عام 1995– في توقيت مناسب، كان يرى فيه النظام الأردني أن علاقته مع حلف شمالي الأطلنطي ستفضي إلى كسر العزلة السياسية الدولية والإقليمية التي فرضت عليه بعد حرب الخليج الثانية في عام 1990 من جراء رفضه دعم التحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة ضد العراق. فدخول الأردن بمفاوضات السلام في مؤتمر مدريد عام 1991، ومحاولته التقارب مع الغرب بعد ذلك، يمكن تفسيرها بأنها محاولة أردنية لاستعادة علاقاته التقليدية المؤيدة للسياسات الغربية (Sasley, 2002). هذه الجهود توجت بانضمام الأردن إلى مبادرة حوار شمالي الأطلنطي – المتوسطي عام 1995،

بعد عام واحد فقط من عقد معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية عام 1994. ومن ثم ساعد ذلك على إعادة العلاقات الأردنية – الغربية بشكل عام إلى سابق عهدها. كما استطاع الأردن – من خلال تقاربه مع دول حلف شمالي الأطلنطي – أن يوظف هذا التقارب في إعادة تطبيع علاقاته الإقليمية خاصة مع الدول الخليجية؛ حيث أدى التقارب مع الدول الغربية – ولا سيما مع الولايات المتحدة – إلى إعادة العلاقات الدبلوماسية مع قطر في عام 1994، ومن ثم مع السعودية في عام 1995؛ مما مكن الأردن – لاحقاً – من ضمان عودة تدفق المساعدات الغربية والخليجية التي فقدها خلال أزمة الخليج الثانية (Ryan, 2004).

كما أدرك صانع القرار الأردني أن التقارب الأردني مع دول الحلف يمكن أن يمهد لعودة إمدادات الأسلحة الغربية التي يعتمد عليها الأردن في تسليح قواته العسكرية، التي انقطعت في بداية تسعينيات القرن الماضي خاصة من قبل الولايات المتحدة. إلا أن التقارب الذي انتهجه الأردن مع الدول الغربية وحلف شمالي الأطلنطي ابتداء من عام 1994، والذي توج عام 1995 بانضمام الأردن إلى مبادرة الحوار الأطلنطي–المتوسطي كفل للأردن عودة تدفق هذه الأسلحة، وهو ما ستبينه الدراسة لاحقاً. كما يمكن للأردن ضمن هذا الإطار أن يتمتع بالعديد من التسهيلات العسكرية التي يقدمها الحلف لشركائه، والتي تتضمن عادة معاملة تفضيلية للأردن في تطوير منظومته الدفاعية، وفي تحديث قواته العسكرية. وفي هذا المجال تم تأسيس صندوقي ائتمان لمساعدة الأردن في التخلص من أسلحته القديمة، واقتناء كل ما هو حديث من الأسلحة (Vershbow, 2012). ولا ننسى أن قيام الأردن بتدريبات ومناورات مشتركة مع دول حلف شمالي الأطلنطي يمكنه من البقاء على مقربة مما وصلت إليه هذه الدول من تطور في المجال العسكري والأمني.

من ناحية أخرى، ومن خلال قراءة الأردن لتحولات دول أوروبا الشرقية، التي نالت عضوية حلف شمالي الأطلنطي الكاملة بعد تحقيق تحولات سياسية واقتصادية محددة، والتي تمكنت لاحقاً من التمتع بمزايا العضوية الكاملة في الحلف، فإن سقف الطموح الأردني بشراكة أكثر فاعلية – وليست عضوية كاملة – مع العديد من دول الحلف بات مشروعاً، خاصة أن العديد من دول الحلف (الولايات المتحدة، بريطانيا، ألمانيا، فرنسا) تعد من الأقطاب السياسية والاقتصادية والعسكرية الفاعلة في العالم، وأية شراكة معها ستنعكس لاحقاً على تحقيق بعض المزايا الأمنية والسياسية والاقتصادية للمملكة الأردنية (Faisal bin Al-Hussain, 2012).

إلى جانب ذلك، أدت تقلبات البيئة الإقليمية غير المستقرة في الشرق الأوسط دوراً مهماً في تشكيل المنظور الأردني تجاه تعاونه مع حلف شمالي الأطلنطي. فالمنطقة تعيش برمتها اضطرابات إقليمية متتالية منذ انتهاء الحرب الباردة، ومروراً بأزمة الخليج الثانية عام 1990، والتدخل الأمريكي في أفغانستان والعراق بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001، ووصولاً إلى مخرجات الربيع العربي في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا منذ عام 2010 (Ryan, 2004). لذلك، فإن التعاون الأمني بين الأردن وحلف شمالي الأطلنطي أصبح حاجة ملحة لدرء جميع المخاطر التي قد يتعرض لها الأمن الوطني الأردني: كتلك الناتجة من النشاطات الإرهابية التي عاشها الأردن عام 2005، أو الناتجة من تهريب الأسلحة عبر الحدود، أو حتى تلك التهديدات الناتجة من مخرجات بعض الدول المهلهلة Flimsy States، كما هو الحال في خطر التيار السلفي الجهادي الذي أعلن "الدولة الإسلامية" في العراق وسوريا، والذي يحاول أن يتوسع بها في بقية دول المنطقة[1]. ولعل المناورات والتدريبات العسكرية "مناورات الأسد المتأهب 2011 و2012 و2013"، التي أجريت في الأردن بمشاركة عدد من دول حلف شمالي الأطلنطي ودول أخرى، بالإضافة إلى نشر "بطاريات الباتريوت" على الحدود الأردنية الشمالية وإحكام مراقبة الحدود الأردنية السورية تدلل على هذا الافتراض. وأخيراً فإن التعريف بالأردن وتسويقه عالمياً وتعزيز مركزه وثقله السياسي والارتقاء بمكانته على الساحة الإقليمية الدولية يعتبر من الاعتبارات المهمة التي ينشدها الأردن من خلال تقاربه مع حلف شمالي الأطلنطي، الذي يقدم للأردن شراكة تجمعه مع الحلف الأهم في النظام الدولي الراهن، والذي يضم العديد من الدول القوية، التي تعد أقطاباً في النظامين السياسي والاقتصادي العالميين.

على الجانب الآخر ينظر حلف شمالي الأطلنطي إلى الأهمية الإستراتيجية للأردن من عدة جوانب: ففي ظل عولمة مهام حلف شمالي الأطلنطي بسبب ظهور العديد من التحديات الجديدة المتمثلة بانتشار الإرهاب، والقرصنة الدولية، والجريمة المنظمة، ومخاطر الدول الفاشلة، التي مصدرها – غالباً – منطقة الشرق الأوسط

(1) حملت "دولة الخلافة" أو "الدولة الإسلامية" التي أعلنها قائدها أبو بكر البغدادي في 29 حزيران 2014 مسمى آخر عرف بـ "الدولة الإسلامية في العراق والشام" أو "داعش"، وكان سبب ذلك هو رفض جبهة النصرة في سوريا دعوة البغدادي لضمها للدولة الإسلامية في العراق.

وشمال إفريقيا – فإن الحلف بات بحاجة إلى إنشاء شبكة من الروابط والعلاقات مع دول المنطقة، التي يمكن أن تتطابق أهدافها مع توجهات حلف شمالي الأطلنطي في هذا المجال. وهنا يبرز الدور الأردني، الذي تتطابق أهدافه السياسية والأمنية مع التوجهات الغربية في هذا الإطار، ومن ثم يمكن التعويل عليه في أداء بعض المهام الأمنية؛ نظراً لإمكانات أجهزته الأمنية المتطورة مقارنة بدول المنطقة، والتي أصبحت محط تقدير عال من دول الحلف (Vershbow, 2012).

كما يسعى حلف شمالي الأطلنطي من خلال علاقاته مع الأردن إلى دعم اعتبارات هيبته ومكانته في الشرق الأوسط، ومن ثم دعم نفوذه في المنطقة؛ إذ إن ربط الأردن إلى جانب العديد من دول المنطقة بعلاقة شراكة يزيد من تأثيره السياسي والأمني في المنطقة، ويعمل على تقييد خيارات السياسة الخارجية الأردنية بالشكل الذي يتلاءم ويتوافق مع التوجهات العامة للحلف تجاه العديد من القضايا الإقليمية والدولية، خاصة أن بوادر التنافس الدولي بين الدول العظمى (الدول الغربية من جهة والصين وروسيا من جهة أخرى)، بدأت منذ نهاية الحرب الباردة، واتضحت بخاصة من خلال أزمتي سوريا عام 2011 وأوكرانيا عام 2014.

كما يمكن لحلف شمالي الأطلنطي من خلال شراكته مع الأردن من استثمار هذه العلاقة في تسهيل قبول أدواره الجديدة في المنطقة، التي لخصها نائب الأمين العام لحلف شمالي الأطلنطي بأنها تهدف – على حد قوله – إلى دعم تطلعات شعوب المنطقة من أجل الديمقراطية والحرية الفردية وسيادة القانون؛ مما يساعد على طمس معالم الصورة الاستعمارية السلبية المأخوذة عن الحلف لدى العديد من الشعوب العربية (Vershbow, 2012).

ولا ننسى أن دول حلف شمالي الأطلنطي تولي أهمية كبيرة لدعم توجهات السياسة الخارجية الأردنية في المنطقة نحو السلام والاعتدال، التي تلتقي مع أهداف دول حلف شمالي الأطلنطي وجهودها في إيجاد منطقة شرق أوسط آمنة ومستقرة. فالأردن بالنسبة إلى كثير من دول الحلف يشكل أنموذجاً يحتذى في السعي نحو السلام، وجهوده السلمية ومواقفه المعتدلة تجاه العديد من قضايا المنطقة (الصراع العربي – الإسرائيلي، العراق، الملف الإيراني، سوريا، الحركات الأصولية) تحظى بالاحترام الدولي، وتعد من صميم اهتمام دول حلف شمالي الأطلنطي.

وأخيراً، فإن علاقات حلف شمالي الأطلنطي مع الأردن تصب في خانة تشديد عملية العزل الدولي لخصوم دول الحلف في المنطقة (العراق سابقاً، وإيران، وليبيا، وسوريا)، وذلك من خلال إبعاد الأردن عن أي تقارب إستراتيجي محتمل مع هذه الدول، أو على الأقل تحييد الموقف الأردني تجاه دعم توجهاتها السياسية في المنطقة؛ مما يزيد فاعلية عزلها دولياً وإقليمياً. ويتضح هذا الأمر – بشكل جلي – في اختلاف الموقف الأردني من حربي العراق عام 1990 وعام 2003. فالموقف الأردني خلال حرب العراق عام 2003 كان أقرب إلى دعم التوجهات الغربية، على عكس ما حدث خلال أزمة الكويت 1990، الذي نظر إليه على أنه مؤيد للتوجهات العراقية. علاوة على ذلك، فإن موقف الأردن تجاه الملف النووي الإيراني، وتعاونه مع الحلف خلال أزمة ليبيا، واستقباله للاجئين والمعارضة السورية تبين مدى انسجام الموقف الأردني مع موقف دول حلف شمالي الأطلنطي في هذا المجال.

وبالنظر إلى هذه المصالح الإستراتيجية المتبادلة بين الطرفين، نجد أن الدوافع السياسية الدولية شكلت – بشكل واضح – السبب الرئيس لتطور العلاقات بين الأردن وحلف شمالي الأطلنطي. فدافع الأردن بالحصول على مساعدات ومعونات سياسية واقتصادية وعسكرية من مراكز الثقل في الحلف (خاصة من الولايات المتحدة) تقاطع مع دوافع الحلف في مد نفوذه وتأثيره للمنطقة؛ مما كان له انعكاس على بسط هيمنته على الأردن، وتقييد حركة السياسة الخارجية الأردنية على الصعيد الإقليمي والدولي – كما سنرى لاحقاً –، وجعلها أقل استقلالاً باتجاه إيجاد حالة من التبعية السياسية الأردنية لتوجهات الدول الفاعلة بالحلف، خاصة الأمريكية منها.

ثالثاً – دور "مبادرة الحوار الأطلنطي – المتوسطي" في تطور العلاقات الأردنية – الأطلنطية:

يمكن القول إن تعزيز العلاقات السياسية والعسكرية بين الأردن وحلف شمالي الأطلنطي بدأ بشكل رسمي عام 1995 من خلال انضمام الأردن إلى "مبادرة الحوار الأطلنطي – المتوسطي"، التي طرحها حلف شمالي الأطلنطي عام 1994، وانضم إليها – آنذاك – كل من مصر، وإسرائيل، وموريتانيا، والمغرب، وتونس (Jorgenson, 2014). وعلى الرغم من أن الأردن لا يقع مباشرة على حوض الأطلنطي، فإن مصالح دول الحلف – خاصة الأمريكية منها – نظرت بأهمية إلى دور الأردن الإقليمي بعد توقيعه معاهدة سلام مع إسرائيل عام 1994، ورأت

بانضمامه إلى المبادرة إسهاماً في تحقيق مزيد من الأمن والاستقرار لمنطقة الشرق الأوسط، يمكن أن يوظف في تحقيق المزيد من التفاعل الإيجابي بين دول حلف شمالي الأطلنطي ودول المنطقة، وصولاً إلى تحسين صورة الحلف لدى دول المنطقة وشعوبها.

الأردن بدوره رحب بهذه المبادرة، خاصة أن التعاون في إطارها يتيح له تحقيق المصالح والمنافع الآتية (NATO's Mediterranean Dialogue, 1994):

– يقدم للأردن كغيره من الشركاء المتوسطيين امتيازات التعاون نفسها مع الحلف.

– يبحث احتياجات الأردن العسكرية الخاصة في إطار برنامج تعاوني منسجم مع أهداف الحلف وأهداف سياسة الحوار المتوسطي.

– ينظر لدور الأردن كأحد الشركاء المعنيين بالنشاطات التعاونية نفسها مع الشركاء الآخرين.

– يبقي الأردن بحالة تشاور منتظم مع دول الحلف حول أية نشاطات تعاونية.

– يقدم للأردن حرية اختيار مدى التعاون مع الحلف، دون أن يكون هناك نوع من الجبرية في فرض أجندة هذا التعاون.

– يتم في إطار تكاملي وغير متعارض مع انضمام الأردن لمبادرات دولية أخرى، كمبادرة "الاتحاد من أجل المتوسط" الخاصة بالاتحاد الأوروبي.

– يحترم الخصوصية الإقليمية والثقافية والسياسية للأردن.

وبعد إقرار هذه المبادئ التعاونية، أخذت العلاقات بين الطرفين تترجم في بعدين: الأول بعد سياسي، تندرج في إطاره زيارات متبادلة بين المسؤولين الأردنيين (الملك، رئيس الوزراء، وزير الخارجية، القادة العسكريين) ومسؤولي حلف شمالي الأطلنطي (الأمين العام للحلف ونائبه). أما البعد الثاني فهو عملي، ويتم تحديده من خلال برنامج عمل سنوي حول الموضوعات الأمنية المشتركة، التي تتضمن – بدورها – العديد من النشاطات مثل (NATO's Mediterranean Dialogue, 1994):

– التعاون في مجال إدارة الأزمات، ووضع الخطط المشتركة والخاصة بمواجهة حالات الطوارئ.

– التعاون في وضع خطط أمن الحدود، وإجراء المشاورات بشأن مكافحة

الإرهاب، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، إضافة إلى مشاورات حول إصلاح قطاع الدفاع.

– دعوة الأردن إلى المشاركة بصفة مراقب أو بصفة فاعلة في بعض التدريبات العسكرية للحلف.

– إعطاء قوات الحلف حق التوقف في الأراضي الأردنية.

– إجراء الدورات التدريبية على الأراضي الأردنية.

– السماح لمسؤولي حلف شمالي الأطلنطي بزيارة المواقع العسكرية الأردنية للوقوف على مدى تطور التعاون العسكري معه.

رابعاً – مجالات التعاون بين حلف شمالي الأطلنطي والأردن:

هناك كثير من مجالات التعاون التي تجمع الأردن مع دول حلف شمالي الأطلنطي. أول هذه المجالات يتمثل **باستمرارية مبيعات الأسلحة الغربية** – خصوصاً من دول حلف شمالي الأطلنطي – للأردن. فالأردن – بسبب توجهاته الغربية خلال الحرب الباردة – اعتمد بشكل كبير على الدول الغربية – ولا سيما الولايات المتحدة – في سد احتياجاته العسكرية. إلا أن بداية تسعينيات القرن الماضي قد شهدت ركوداً ملحوظاً في حركة المبيعات العسكرية الغربية بسبب الموقف الأردني من أزمة الكويت. ويظهر ذلك بشكل واضح في الفترة من 1990–1994؛ إذ بلغ إجمالي ما استورده الأردن من الأسلحة ما قيمته 42 مليون دولار فقط، جاءت من الولايات المتحدة وبريطانيا. ثم ما لبث أن انتعش هذا الاستيراد بدءاً من مطلع عام 1995؛ أي بعد التقارب الأردني – الغربي من جراء توقيع الأردن على اتفاقية السلام مع إسرائيل 1994 من جهة، وانضمامه إلى مبادرة الحوار الأطلنطي–المتوسطي في عام 1995 من جهة أخرى. فكما يشير جدول (1)، فإن الأسلحة المستوردة للأردن في الفترة 1990–2012 قد جاءت من 15 دولة مختلفة، وبإجمالي بلغ 2498 مليون دولار. ويلاحظ أن تسع دول من هذه الدول كانت دولاً أعضاء في حلف شمالي الأطلنطي، وزودت الأردن بما قيمته 2082 مليون دولار، بنسبة بلغت 83,34% من إجمالي واردات الأسلحة الأردنية لهذه الفترة. كما يلاحظ من الجدول نفسه أن الولايات المتحدة وبريطانيا وبلجيكا – وهي دول أطلسية – احتلت مراكز الصدارة الثلاثة الأولى في تزويد الأردن باحتياجاته من الأسلحة في هذه الفترة.

جدول (1)
حجم واردات الأسلحة للأردن ومصادرها 1990–2012 (بالمليون دولار)

الدولة	الولايات المتحدة	بريطانيا	بلجيكا	روسيا	هولندا	جنوب إفريقيا	أوكرانيا	إسبانيا	تركيا	ألمانيا	الإمارات	فرنسا	الصين	كندا	أستراليا	المجموع
1990	14	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	14
1991	–	22	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	22
1992	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
1993	1	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	1
1994	5	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	5
1995	19	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	19
1996	76	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	76
1997	77	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	77
1998	247	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	247
1999	6	18	–	–	–	–	20	–	–	–	–	–	–	–	–	64
2000	22	83	7	–	–	–	20	–	–	–	–	–	–	–	–	133
2001	21	116	17	8	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	160
2002	4	117	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	121

تابع/ جدول (1)
حجم واردات الأسلحة للأردن ومصادرها 1990–2012 (بالمليون دولار)

الدولة	الولايات المتحدة	بريطانيا	بلجيكا	روسيا	هولندا	جنوب إفريقيا	أوكرانيا	إسبانيا	تركيا	ألمانيا	الإمارات	فرنسا	الصين	كندا	أستراليا	المجموع
2003	102	122	–	–	–	32	–	13	–	10	–	–	–	2	–	281
2004	26	69	–	–	–	47	–	13	–	2	–	–	–	2	–	159
2005	6	–	14	–	–	–	–	–	–	–	9	–	8	–	–	36
2006	4	–	–	–	–	23	–	8	–	4	–	8	–	–	1	48
2007	165	–	7	–	–	–	–	–	–	4	–	–	–	–	–	176
2008	34	–	96	–	–	–	32	–	–	–	–	–	–	–	–	162
2009	18	–	91	60	68	–	–	–	20	–	–	–	–	–	–	237
2010	6	1	1	80	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	87
2011	24	–	103	40	47	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	214
2012	47	–	–	44	66	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	158
المجموع	924	547	336	232	181	103	72	34	20	20	9	8	8	4	1	2498

المصدر: SIPRI Yearbook 1990-2012

مجال آخر من مجالات التعاون بين الأردن وحلف شمالي الأطلنطي تمثل **بالمشاركة الأردنية في مهام حلف شمالي الأطلنطي الدولية**، خاصة أن مبادرة الحوار الأطلنطي – المتوسطي، تتيح للأردن إمكانية المشاركة حال دعوته لذلك. ولعل الأسباب التالية يمكن أن تقدم تفسيراً لمشاركة الأردن بهذه المهمات الأمنية (Pertusot, 2011):

– التوجهات العامة للقيادة الأردنية نحو المشاركة في عمليات حفظ السلام العالمية، خاصة أنها تتم بإطار شرعي صادر عن الأمم المتحدة.

– تغير معادلة الاحتياجات الأمنية للأردن، الذي أصبح لديه فائض من القوة العسكرية مقارنة مع احتياجاته الأمنية، التي تغيرت بسبب التطورات الإيجابية مع بعض دول الجوار. كما هو الأمر بالنسبة إلى معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل، التي وقعت عام 1994.

– أدت هذه المشاركات دوراً في تدريب القوات الأردنية وتحديثها، خاصة أنها تتم في إطار دولي متعدد الأطراف، تشارك به العديد من الجيوش والقوات المتطورة (قوات أمريكية وأوروبية).

– يتقاسم الأردن مع حلف شمالي الأطلنطي الرؤية نفسها تجاه العديد من القضايا العالمية (كوسوفو وأفغانستان وليبيا).

أما بالنسبة إلى أهم المشاركات الأردنية في هذا المجال فهي:

– المشاركة في مهمة حلف شمالي الأطلنطي في كوسوفو عام 1999: تأسست القوة الدولية بقيادة حلف شمالي الأطلنطي بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1244 في حزيران 1999؛ لتقوم بمهمة ردع تجدد العداء والتهديدات ضد كوسوفو من قبل القوات اليوغوسلافية والصربية، وتجريد جيش تحرير كوسوفو، وإنشاء بيئة آمنة، ودعم بعثة الأمم المتحدة ومراقبة الحدود. وتألفت هذه القوة في بداية تشكيلها من 50000 جندي من قوات الدول الأعضاء في حلف شمالي الأطلنطي والدول الشريكة والدول الأخرى غير الأعضاء في حلف شمالي الأطلنطي. ومع تحسن الأوضاع الأمنية في المنطقة، انخفض عدد أفراد هذه القوة بشكل تدريجي حتى وصل إلى ما يقارب 5000 جندي عام 2013 (NATO's Operations and Missions, 2014). وقد كان الأردن من الدول التي شاركت بهذه المهمة كقوة مشتركة مع دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث شارك بأربعة فصائل عمليات خاصة على مرحلتين: الأولى في الفترة من 15 تشرين الأول 1999– 12 أيلول 2001، وبواقع فصيلي عمليات خاصة، وبإجمالي 155 مشاركاً ضمن القاطع الأمريكي، والثانية في الفترة من 31

تشرين الأول 1999–24 تشرين الأول 2001، وبواقع فصيلي مظليين، وبإجمالي وصل إلى 208 مشاركين ضمن القاطع الفرنسي (Alvarez, 2008).

– المشاركة في مهام حلف شمالي الأطلنطي في أفغانستان عام 2001: ففي أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وتحرك حلف شمالي الأطلنطي بقيادة الولايات المتحدة ضد الإرهاب في أفغانستان، كان الأردن من بين 14 دولة من غير الأعضاء في الحلف، انتشرت قواتها في أفغانستان في إطار قوة الأمم المتحدة (The International Security Assistance Force: ISAF) التي يقودها حلف شمالي الأطلنطي في أفغانستان، والتي جاءت بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1386 في كانون الأول من عام 2001. وقد هدفت هذه المهمة إلى حماية العاصمة الأفغانية والمناطق المحاذية لها من خطر طالبان والقاعدة؛ تمهيداً لإنشاء الإدارة الانتقالية الأفغانية (Alvarez, 2008). وقد تمثلت المشاركة الأردنية بهذه المهمة من خلال إرسال قوات خاصة أردنية تألفت من سرية مظليين من العمليات الخاصة، بالإضافة إلى فصيل هندسة مع كاسحة ألغام، وكذلك مستشفى ميداني بطاقة استيعابية لـ50 سريراً في مزار الشريف. كما تشير بعض التقديرات إلى أن عدد الجنود الأردنيين الذين خدموا فعلياً في أفغانستان في الفترة من 22 كانون الأول 2001 – تشرين الثاني 2012 بلغ 3960 مشاركاً (جريدة الرأي، 7 شباط 2013).

– المشاركة في التدخل العسكري للحلف في ليبيا 2011: فمن خلال استجابة حلف شمالي الأطلنطي لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973 الصادر في 17 آذار 2011 حول الصراع الداخلي الذي اندلع بين قوات الرئيس الليبي وقوات الثوار، بدأت قوات التحالف المؤلفة من 18 دولة بفرض منطقة حظر جوي وبحري فوق ليبيا، بهدف حماية المدنيين، ومنع وصول الأسلحة لنظام الرئيس القذافي. وقد شارك الأردن في هذه المهمة إلى جانب 14 عضواً من حلف شمالي الأطلنطي، بالإضافة إلى بعض الشركاء المتوسطيين لحلف شمالي الأطلنطي من الدول العربية مثل قطر، والإمارات، والمغرب (Daalder, 2012). وقد أسهم الدور الأردني في تنفيذ جزء من منطقة الحظر الجوي في مدينة برقة شرق ليبيا، من خلال مشاركة 30 مشاركاً و12 طائرة من سلاح الجو الملكي، دون المشاركة في العمليات القتالية (The Guardian, 22/5/2011). إضافة إلى ذلك، قام الأردن بإنشاء مستشفى عسكري في ليبيا في 27 تشرين الأول 2011، حيث شارك في هذه المهمة 294 ضابطاً وضابط صف من أطباء وممرضين وإداريين (جريدة الرأي، 7 شباط 2013).

– المشاركة في التحالف الدولي العربي المعلن عنه في قمة الحلف المنعقدة

في ويلز في 4–5 أيلول 2014، وقد أفضت إلى إنشاء تحالف دولي وعربي لمواجهة خطر تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) في العراق وسورية. ففي ظل موقعه الجغرافي وخبرته الاستخباراتية وعلاقاته العشائرية العابرة للحدود في المنطقة، استطاع الأردن أن يكون أحد الأطراف الفاعلة في هذا التحالف من خلال تقديمه الدعم اللوجستي والمعلوماتي اللازم لقوات حلف شمالي الأطلنطي (رنا الصباغ، 2014). كما لم تقتصر المشاركة الأردنية على هذا الدور، بل تعدته إلى دور المشاركة الفاعلة للناتو وحلفائه الإقليميين (السعودية، قطر، الإمارات، البحرين) في الضربات الجوية ضد مواقع تنظيم "داعش" بسوريا والتي بدأت يوم 23 أيلول 2014 (جريدة الرأي، 23 أيلول 2014).

وشكلت **مشاركة الأردن في المناورات العسكرية لحلف شمالي الأطلنطي** أحد مجالات التعاون بين الطرفين. ففي إطار شراكته مع حلف شمالي الأطلنطي، شارك الأردن العديد من أعضاء الحلف سلسلة من التدريبات والمناورات العسكرية، التي عبرت عن مدى التطور الذي وصلت إليه العلاقات الأردنية – الأطلنطية. ولعل أشهر هذه المناورات، ما يسمى بمناورات "نسر الأناضول" Anatolian- Eagle، التي تمت على الأراضي التركية، بالإضافة إلى مناورات "الأسد المتأهب" Eager Lion، التي تمت على الأراضي الأردنية. فبالنسبة لمناورات "نسر الأناضول" بدأ الأردن بالمشاركة بها منذ عام 2004، إلى جانب بعض الدول الأعضاء من حلف شمالي الأطلنطي وشركائها من دول المنطقة. وقد رمت إلى تحقيق جملة من الأهداف، مثل: تدريب مقاتلي القوات الجوية للدول المشاركة، واختبار وضع الاستعداد القتالي والاحتياجات التدريبية التكتيكية للدول المشاركة وفق خطط تدريبية فعالة، وبناء معرفة بحثية حول العمليات الجوية التكتيكية للدول المشاركة، وتطوير القدرات التدريبية والقيادية للدول المشاركة، والعمل على تحليل التهديدات التي تواجهها؛ بهدف الوصول إلى الأهداف العسكرية للحرب في أقصر وقت ممكن، ودعم الخدمات اللوجستية، وتحديد الاحتياجات التشغيلية وأنشطة البحث والتطوير للدول المشاركة، والتأقلم مع بيئة تدريبية قتالية تلبي احتياجات القوات الجوية للدول المشاركة، وأخيراً القيام باختبار النظم الجديدة لأسلحة الدول المشاركة وطائراتها (Anatolian Eagle, 2014).

أما بالنسبة إلى مناورات "الأسد المتأهب" فقد بدأت عام 2011 بتدريبات ميدانية وسلسلة من المحاضرات النظرية بين الأردن والولايات المتحدة. ثم تطورت في عامي 2012 و2013 إلى الإطار المتعدد الأطراف. ففي عام 2013 شارك فيها ما يقارب 8000 عنصر، غالبيتهم من قوات الجيش والقوات الجوية والبحرية ومشاة البحرية الأمريكية (4500) والأردنية (3000). إلى جانب 500 عنصر من الدول

المشاركة الأخرى التي ضمت كلاً من أعضاء في حلف شمالي الأطلنطي: كندا، جمهورية التشيك، فرنسا، إيطاليا، بولندا، تركيا، بريطانيا. بالإضافة إلى أعضاء في "مبادرة اسطنبول للتعاون": البحرين والكويت وقطر والإمارات العربية، ومصر من "حوار حلف شمالي الأطلنطي– المتوسطي"، إلى جانب العراق وباكستان شريكي حلف شمالي الأطلنطي في برنامج "شركاء عبر العالم". وأخيراً لبنان واليمن كدولتين صديقتين (Chamberlain, 2013). وقد هدفت هذه المناورات إلى: تعزيز العلاقات العسكرية المتعددة الأطراف بين الدول المشاركة، وإلى تحقيق التكامل التدريبي بين القطاعات العسكرية والأمنية والمنظمات غير الحكومية في مجال إدارة الأزمات، ومكافحة التمرد ومكافحة الإرهاب وأخطار الأسلحة الكيميائية، بالإضافة إلى التعاون في مجال المساعدة والإغاثة الإنسانية (Chamberlain, 2013).

إضافة إلى مجالات التعاون السابقة، شكل **تدريب الأردن لقوات "الدول المتحولة"** في أفغانستان والعراق وليبيا بالأردن مجالاً جديداً للتعاون مع حلف شمالي الأطلنطي. فبعد أن نجحت مهام حلف شمالي الأطلنطي في إسقاط قوات بعض الأنظمة المعادية (طالبان، والعراق، وليبيا)، عاشت هذه الدول حالة من التحولات السياسية، التي استلزمت وجود تحولات عسكرية وأمنية مرافقة لها لتتولى مهام إعادة النظام والاستقرار إلى هذه الدول. وقد تولى حلف شمالي الأطلنطي من خلال قرارات أممية مهام تدريب هذه القوات، بهدف إعدادها للمرحلة الانتقالية الجديدة في هذه الدول، وقد سجلت الاستعانة بالشراكة الأردنية مجالاً جديداً للتعاون بين الحلف والأردن، وذلك على النحو الآتي:

– **تدريب القوات العراقية:** ففي ضوء قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1546، ووفقاً لطلب من الحكومة العراقية المؤقتة تم تأسيس بعثة تدريب حلف شمالي الأطلنطي في العراق NATO - Training Mission-Iraq في عام 2004، واستمرت مهمتها حتى عام 2011، وبهدف المساعدة في تطوير وتدريب هياكل ومؤسسات قوات الأمن العراقية، وبإشراف من الدول الأعضاء لحلف شمالي الأطلنطي(NATO's Operations and Missions, 2014). وقد كانت مساهمة الأردن واسعة، بعد أن قام بتدريب 10 آلاف جندي و65 ألف شرطي من العراق. كما شارك الأردن في تقديم الرعاية الصحية وبعثات المساعدة الطبية للعراقيين من خلال مستشفى عسكري، قام بعلاج العديد من حالات الصدمة النفسية، وعلاج جرحى الهجمات الإرهابية، وقام بنقلها إلى الأردن أو غيرها من المواقع. وتشير

الإحصاءات إلى أن المستشفى العسكري الأردني في العراق قد قام على علاج أكثر من 4 ملايين شخص (جريدة الرأي الأردنية، 7 شباط 2013).

جدول (2)
مشاركة الأردن في المناورات العسكرية المنفذة من قبل أعضاء حلف شمالي الأطلنطي

اسم المناورة	تاريخ المناورة	الدول المشاركة
نسر الأناضول	7–18 حزيران 2004	الأردن، الولايات المتحدة، تركيا، إسرائيل.
نسر الأناضول	11–22 حزيران 2007	الأردن، حلف شمالي الأطلنطي، باكستان، بريطانيا، تركيا، الولايات المتحدة.
نسر الأناضول	9–20 حزيران 2008	الأردن، حلف شمالي الأطلنطي، الإمارات، تركيا، الولايات المتحدة.
نسر الأناضول	8–19 حزيران 2009	الأردن، حلف شمالي الأطلنطي، الإمارات، تركيا، بريطانيا، الولايات المتحدة.
نسر الأناضول	7–18 حزيران 2010	الأردن، حلف شمالي الأطلنطي، الإمارات، تركيا، إسبانيا، ايطاليا، الولايات المتحدة.
نسر الأناضول	13–24 حزيران 2011	الأردن، حلف شمالي الأطلنطي، الإمارات، تركيا، بريطانيا، إسبانيا، السعودية.
الأسد المتأهب 11	11–30 حزيران 2011	الأردن، الولايات المتحدة.
الأسد المتأهب 12	9–28 أيار 2012	الأردن، الولايات المتحدة، أستراليا، البحرين، بروناي، مصر، فرنسا، إيطاليا، العراق، المملكة العربية السعودية، الكويت، لبنان، الباكستان، قطر، إسبانيا، رومانيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة، والإمارات العربية المتحدة.
نسر الأناضول	11–22 حزيران 2012	الأردن، شمالي الأطلنطي، تركيا، بريطانيا، ايطاليا، باكستان، السعودية.
الأسد المتأهب 13	9–21 حزيران 2013	الأردن، البحرين، مصر، العراق، السعودية، الكويت، لبنان، الولايات المتحدة، الإمارات العربية، قطر، باكستان، بولندا، تركيا، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، كندا، الولايات المتحدة، جمهورية التشيك، اليمن.

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على جريدة الرأي الأردنية (2013/6/20) وعلى موقع نسر الأناضول المتاح على الرابط: http://www.anadolukartali.tsk.tr/default.asp?loc=en&p=tarihce

– **تدريب القوات الأفغانية:** فقد اتخذ قرار إنشاء بعثة حلف شمالي الأطلنطي للتدريب في أفغانستان NATO-Training Mission-Afghanistan خلال قمة الحلف في ستراسبورغ – كيبل عام 2009، على أن تكون في إطار قوة المساعدة الأمنية الدولية (ISAF)؛ حيث كلفت توفير التدريب العسكري والأمني لأفراد الجيش الوطني الأفغاني، بالإضافة إلى تقديم المشورة اللازمة لأفراد الشرطة الوطنية الأفغانية فيما يخص القضايا الأمنية (NATO's Summit Declaration on- Afghanistan, 2009). وفي هذا المجال، أشارت العديد من التقارير الصحفية الأردنية إلى أن الأردن قد قام – بطلب رسمي من حلف شمالي الأطلنطي – بمهمة تدريب الجيش والشرطة الأفغانية؛ بهدف تطوير قدراتهما العسكرية والقتالية، وقامت قوات أردنية خاصة بمكافحة الإرهاب في الفترة 2007–2010 بتدريب ما يقارب 2500 أفغاني (جريدة الرأي، 7 شباط 2013).

– **تدريب القوات الليبية:** حيث رشح الأردن من قبل حلف شمالي الأطلنطي للمساعدة في إعداد أكبر عدد من القطاعات الأمنية والعسكرية الليبية وتدريبها وتجهيزها؛ بهدف ضبط حالة الانفلات الأمني والعسكري التي تعانيها ليبيا بعد انتهاء نظام القذافي منذ عام 2011. فقد تقدمت كل من بريطانيا وبلجيكا والأردن بطلب تولي مهمات تدريب القوات الليبية، إلا أن خبراء حلف شمالي الأطلنطي منحوا الأفضلية للأردن، نظراً لوجود قواسم مشتركة بين المدربين الأردنيين والمتدربين الليبيين من حيث وحدة اللغة، والتقارب الثقافي، وطبيعة المناخ الصحراوي (صحيفة المجد، 17 شباط 2014).

كما مثل **التحديث الدفاعي** أحد جوانب التعاون المهمة بين الأردن وحلف شمالي الأطلنطي؛ فقد أقر حلف شمالي الأطلنطي العديد من الأدوات والآليات لدعم التعاون مع الدول الشريكة من خلال مزيج من السياسات والبرامج وخطط العمل، التي تركز على الأولويات المهمة لبناء القدرات الدفاعية وتحديثها لهؤلاء الشركاء. وشكلت الصناديق الائتمانية الخاصة أهم هذه الأدوات (Loeser, 2011). وقد استفاد الأردن من هذه الميزة؛ حيث وقع في 25 نيسان 2007 كأول دولة شريكة لوكالة الصيانة والتموين التابعة لحلف شمالي الأطلنطي NATO Maintenance and Supply Agency مذكرة تفاهم لإنشاء صندوق ائتماني وبإشراف نرويجي– إسباني – سويسري؛ لمساعدته في تفكيك الذخيرة القديمة والفائضة وفقاً لمعايير السلامة

التي يتبناها حلف شمالي الأطلنطي. وسوف يتاح للأردن، بموجب هذه المذكرة، إمكانية تحديث منشآته القائمة، وبناء منشآت جديدة متخصصة. كما نصت هذه المذكرة على إجراء دراسة جدوى، ممولة من حلف شمالي الأطلنطي، بشأن الكشف عن الذخائر التي لم تنفجر، والموجودة في ثلاث محافظات أردنية (الزرقاء، عجلون وجرش)، بالإضافة إلى دعم سلاح الهندسة الملكي الأردني بمختلف معدات الرصد والتدريب الفنية اللازمة لذلك (Vazquez, 2012). كما وقع الأردن مجدداً مع الحلف في تشرين الثاني 2009 مذكرة الصندوق الائتماني الثاني وبإشراف إيطالي وأمريكي، بهدف تمويل برنامج توعوي حول بقايا الألغام والمتفجرات القديمة، ولشراء وتركيب معدات لمنشأة تجريد الذخيرة التي بنيت في مدينة الزرقاء، كتلك المتعلقة بأنظمة الدفاع الجوي والصواريخ المضادة للدبابات(Loeser, 2011).

وأخيراً يمكن القول إن التعاون في مجال **التقارب الثقافي والحضاري** من المظاهر الجديدة للعلاقة الأردنية الأطلنطية؛ ففي 11 تموز 2011 أنشئ معهد تدريب لعمليات السلام في الأردن، ليصبح عضواً كامل العضوية في مركز تدريب السلام التابع لحلف شمال الأطلنطي. ويعمل المركز على تقديم العديد من الدورات الأكاديمية في المجالات التي تسهم في توثيق التعاون والتفاهم بين الأردن كدولة عربية وإسلامية من جهة، ودول الحلف كدول غربية من جهة أخرى. ومن أهمها: إدارة أمن الحدود، والتنسيق المدني العسكري، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للعسكريين في الحياة المدنية، ودور "الجندر" في عمليات السلام، وتقديم المساعدات الإنسانية، ومهارات التفاوض، وقانون النزاعات المسلحة، والتوعية بالثقافة العربية، والتوعية بالثقافة الغربية، ودورات المراقبين العسكريين للأمم المتحدة، وأمن الانتخابات في مناطق النزاع (Peace Operation Training Center, 2014).

خامساً – سيناريوهات العلاقات الأردنية – الأطلنطية بين الفرص والتحديات:

ليس من السهل التنبؤ بطبيعة العلاقة المستقبلية بين الأردن وحلف شمالي الأطلنطي، إلا أن الدراسة ترى أن مستقبل العلاقة بين الطرفين تنحصر في ثلاثة سيناريوهات:

1 – سيناريو الإبقاء على الوضع الراهن من خلال علاقة تحالف إستراتيجية بين الأردن وحلف شمالي الأطلنطي دون الانضمام الكامل للحلف. وهذا هو السيناريو الأكثر احتمالاً نظراً للأسباب الآتية:

– استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في الشرق الأوسط نتيجة استمرارية التحديات غير التقليدية (الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل ومخاطر الدول الفاشلة)، وتشكل هذه التحديات دافعاً لتعميق علاقات التحالف بين الطرفين. فحلف شمالي الأطلنطي والأردن يحملان وجهة نظر متقاربة فيما يخص بعض تحديات ما بعد انتهاء الحرب الباردة غير التقليدية، وإن وجود تعاون أمني بين أجهزة الأمن الأردنية وبين أجهزة حلف شمالي الأطلنطي قد يسهل عملية التغلب على هذه التحديات المشتركة، خاصة أن مواقف الأردن تنسجم – إلى حد ما – مع موقف حلف شمالي الأطلنطي تجاه هذه التحديات، وخصوصاً فيما يتعلق بعمليات مكافحة الإرهاب أو الموقف من بعض القضايا الدولية: أفغانستان، وإيران، والعراق، وليبيا، وسوريا.

– الإرث التاريخي الإيجابي للعلاقات بين الأردن والدول الغربية التي تشكل في الوقت نفسه الأعمدة الرئيسة لحلف شمالي الأطلنطي. فالأردن دولة معتدلة وعلاقاته التاريخية الإيجابية مع الدول الغربية (بريطانيا والولايات المتحدة) تضرب بجذورها فترة الحرب الباردة (Sasley, 2002). فالأردن يعد من أهم شركاء الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط منذ إقرار مبدأ إيزنهاور عام 1957. كما يتمتع الأردن منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي بدعم سياسي ومالي أمريكي وأوروبي خاص؛ نظراً لدوره المعتدل تجاه العديد من القضايا في الشرق الأوسط؛ مما أتاح له فرصة أن يكون أحد الشركاء المهمين للولايات المتحدة على المستوى الثنائي، وللناتو والاتحاد الأوروبي على المستوى الجماعي (Terril, 2008). ولعل حصول الأردن عام 1996 على صفة "حليف رئيس من خارج حلف شمالي الأطلنطي" Major Non-NATO Ally يشكل دليلاً واضحاً على تنامي العلاقة مع الولايات المتحدة وحلف شمالي الأطلنطي؛ إذ قدمت حكومة الولايات المتحدة هذه الميزة إلى مجموعة من الدول التي ترتبط معها بعلاقات إستراتيجية قوية؛ مما يعطي هذه الدول ميزة خاصة، تمكنها من الحصول على أنواع معينة من المساعدات العسكرية، دون أن يترتب على ذلك قيام الحلف بمهام الدفاع والضمانات الأمنية الممنوحة لأعضاء الحلف (Agreement of Major- Non-NATO Ally, 1996).

2 – سيناريو تطور العلاقة التحالفية إلى وضع العضوية الكاملة بالحلف، وذلك من خلال انضمام الأردن إلى حلف شمالي الأطلنطي؛ بحيث يتمتع الأردن بعضوية كاملة في حلف شمالي الأطلنطي؛ مما يرتب عليه الحقوق والواجبات نفسها المترتبة

على بقية أعضاء الحلف. وعند النظر إلى هذا السيناريو، نجده صعب التحقيق للأسباب الآتية:

– يضم الحلف في عضويته 28 دولة، منها من يشغل مركزاً متقدماً على سلم القوى العالمية، ومن ثم فإن الحلف ليس بحاجة إلى أعضاء جدد، قد يشكلون أعباء اقتصادية وأمنية على كاهل الحلف.

– إن انضمام الأردن لن يشكل للحلف أية إضافة كمية أو نوعية من حيث القوة أو طبيعة المهام، في ضوء افتقاره للعديد من عوامل القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية.

– يعمل البعد الجغرافي للأردن عن إقليم أوروبا وأمريكا الشمالية على تقليل أهميته الجيوستراتيجية للحلف.

– عدم التطابق الأيديولوجي والقيمي الكامل بين الأردن ودول الحلف يجعل مسألة الانضمام الكامل للحلف بعيدة المنال، خاصة أن الحلف يشكل تكتلاً ثقافياً غربياً متناغماً إلى حد ما؛ مما يجعل مسألة انضمام دولة ذات ثقافة عربية وإسلامية أمراً غاية في الصعوبة.

– على الرغم من التقاء بعض المصالح وانسجام بعض المواقف تجاه عدد من القضايا بين الأردن والحلف، فإن هناك العديد من الاختلافات بين الطرفين حول قضايا أخرى، مثل موقف الحلف تجاه الحقوق العربية في الصراع العربي – الإسرائيلي، أو من حيث ربط الإرهاب بالدول العربية والإسلامية.

– الانقسام الواضح بين الموقف الشعبي والرسمي الأردني تجاه علاقة حلف شمالي الأطلنطي بالأردن من جهة، وتجاه دور حلف شمالي الأطلنطي في المنطقة من جهة أخرى. ففي الوقت الذي ينظر فيه الموقف الرسمي في الأردن لهذه العلاقة بأنها علاقة إيجابية، تعود على الأردن بمكاسب سياسية وأمنية واقتصادية، فإن بعض التيارات السياسية القومية والدينية الأردنية تعارض هذه العلاقة (Ryan, 2004)، وتنظر إلى هذا التعاون على أنه تعاون مع "مستعمر الأمس الكافر" ضد مصالح الأمتين العربية والإسلامية. فبحسب التيار الديني في الأردن – مثلاً – فإن تعاون الأردن مع الدول الغربية في أفغانستان فيه توريط للأردن في حروب ليس له مصالح فيها، وهي غير جائزة شرعاً؛ لأنها ضد الشعوب الإسلامية (بيان حزب جبهة العمل الإسلامي الأردني حول مشاركة القوات الأردنية في أفغانستان، 12 كانون الأول 2010).

3 – سيناريو تراجع علاقة الوضع الراهن بين الأردن وحلف شمالي الأطلنطي؛ مما يؤدي إلى انقضائها وانتهائها. وهذا السيناريو مرهون بتراجع مجالات التعاون بين الطرفين، وعدم التزام أحدهما بالوفاء بالتزاماته التحالفية تجاه الآخر. فوجود تغيرات محلية (داخل الأردن أو حلف شمالي الأطلنطي) أو تغيرات إقليمية أو دولية (على صعيد الشرق الأوسط والنظام العالمي) قد تقود إلى ترجمة هذا السيناريو إلى الواقع العملي. فالأردن يعيش ببيئة إقليمية غير مستقرة منذ انتهاء الحرب الباردة: بدءاً من أزمة الخليج الثانية عام 1990، ومروراً بانهيار عملية السلام في الشرق الأوسط، ثم بالتدخلات العسكرية للولايات المتحدة في أفغانستان والعراق، وانتهاء بمخرجات الربيع العربي في دول المنطقة (Ryan, 2004)، ومن ثم قد تمتد تأثيرات حالة عدم الاستقرار هذه إلى الأردن؛ مما يقود إلى تراجع سوف ينعكس سلباً على علاقة الأردن بالحلف. ولعل سقوط نظام مبارك في مصر عام 2011 – أحد شركاء الحلف المتوسطيين – قد أوجد اعتقاداً لدى بعض النخب السياسية العربية، بأن حلف شمالي الأطلنطي – عند الضرورة – لن يتوانى عن التخلي عن شركائه.

الخاتمة:

عرضت الدراسة البيئة الإستراتيجية الجديدة لكل من الأردن وحلف شمالي الأطلنطي، التي شكلت جانباً مهماً من نتائج انتهاء الحرب الباردة، ووفرت هذه البيئة فرصة للتقارب بين الدولة الأردنية، التي عانت العزلة الإقليمية والدولية من جراء موقفها من أزمة الخليج الثانية، وبين حلف شمالي الأطلنطي الذي بدأ يمارس دوراً عالمياً من خلال شبكة من الشراكات مع العديد من الدول في أهم المناطق الحيوية في العالم. وبعد تحليل الأهمية الإستراتيجية المتبادلة للطرفين، قامت الدراسة بعرض تطور علاقاتهما في إطار "مبادرة الحوار الأطلنطي – المتوسطي"، ثم وضحت أبرز مجالات التعاون التي تجمعهما، وكذلك السيناريو المحتمل للعلاقة المستقبلية بينهما. ومن خلال مناقشة كل ذلك، توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1 – عملت الدراسة على إثبات فرضها القائل بوجود علاقة ارتباطية بين زيادة المصالح بين الأردن وحلف شمالي الأطلنطي وبين زيادة مجالات التعاون بين الطرفين: فمصالح الأردن المتمثلة بكسر العزلة الإقليمية والدولية التي فرضت عليه بعد أزمة الخليج الثانية، وبحثه عن الأسلحة الغربية، التقت مع رغبة حلف شمالي

الأطلنطي في توسيع دائرة إستراتيجيته العالمية، وتحسين صورته لدى دول المنطقة وشعوبها. وقد انعكست زيادة هذه المصالح على تنامي العلاقات بينهما؛ مما قاد لاحقاً إلى انسجام في مواقف الطرفين تجاه تحديات الإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، وتجاه العديد من القضايا الإقليمية والدولية.

2 – شكلت مبادرة الحوار الأطلنطي – المتوسطي التي طرحها حلف شمالي الأطلنطي منذ عام 1994 والتي انضم إليها الأردن عام 1995، الركيزة الأساسية لبناء العلاقات الأردنية – الأطلنطية؛ بمعنى أنها تعتبر الإطار العام لتنظيم سبل التعاون والتفاعل لطرفي العلاقة.

3 – بينت الدراسة مدى الخصوصية التي يحظى بها الأردن كأحد الشركاء الأكثر نشاطاً في مبادرة الحوار الأطلنطي – المتوسطي. فقد ظهرت خصوصية الشراكة الأردنية – الأطلنطية من خلال اشتراك الأردن في العديد من المناورات العسكرية، وإسهامه بالعديد من مهام حلف شمالي الأطلنطي الإقليمية والدولية. فمن بين شركاء حلف شمالي الأطلنطي العرب أو المتوسطيين كان الحضور الأردني بارزاً ومميزاً في ترجمة هذه الشراكة إلى الواقع العملي، مقارنة بشركاء الحلف الآخرين في المنطقة.

4 – وضحت الدراسة مدى التطور الإيجابي الذي أصاب العلاقات الأردنية – الأطلنطية في الفترة 1995–2014؛ حيث حقق كلا الطرفين العديد من الفوائد، كان أهمها المساهمة في إعادة التوازن لعلاقات الأردن الإقليمية والدولية بعد أزمة الخليج الثانية عام 1990، والعمل معاً على مواجهة العديد من التحديات المشتركة، بالإضافة إلى القيام بالعديد من المهام الدولية المشتركة، سواء كان ذلك على الصعيد الدولي (كوسوفو وأفغانستان) أم على الصعيد الإقليمي (العراق وليبيا).

5 – تعتقد الدراسة أن السيناريو المحتمل للعلاقة المستقبلية للشراكة الأردنية – الأطلنطية ستتمثل في الإبقاء على علاقة تحالف إستراتيجية بين الأردن وحلف شمالي الأطلنطي؛ فالإرث التاريخي الإيجابي للعلاقات الأردنية – الغربية بشكل عام، واستمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في الشرق الأوسط نتيجة استمرارية التحديات غير التقليدية: كالإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل، ومخاطر الدول الفاشلة – شكلت أهم الدوافع المحفزة لتعميق علاقات التحالف بين

الأردن وحلف شمالي الأطلنطي. وفي الوقت نفسه تعتقد الدراسة أن هذه العلاقة الإستراتيجية لن تتطور إلى درجة الانضمام الكامل لعضوية الحلف، وذلك بسبب العديد من المعوقات، وأبرزها: افتقار الأردن لكثير من عوامل القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية، وعدم الجاذبية الجيوإستراتيجية، بالإضافة إلى الانقسام الواضح بين الموقف الشعبي والرسمي الأردني تجاه علاقة الأردن بحلف شمالي الأطلنطي.

المراجع :

جريدة الرأي، عمان. (2014/9/23). منشور على الرابط: http://www.alrai.com/article/671367.html

جريدة الرأي، عمان. (2013/6/20). منشور على الرابط: http://www.alrai.com/article/592135.html

جريدة الرأي، عمان. (2013/2/7). منشور على الرابط: http://wwww.alrai.com/atricle/567018.html

جريدة المجد، عمان. (2014/2/17). منشور على الرابط: http://www.almagd.net/article/details/details.asp?id=5541

حزب جبهة العمل الإسلامي. 12 كانون الأول 2010. **بيان حول مشاركة القوات الأردنية في أفغانستان**. الأردن.منشور على الرابط:

رضوان العبد الله. (1994). "الأبعاد السياسية للتطور في النظام الدولي"، **وقائع مؤتمر العرب في الإستراتيجيات الدولية**، عمان، الجامعة الأردنية، ص. 65–73.

رنا الصباغ. (2014). الأردن يتهيأ للحرب على "داعش"، **جريدة الغد الأردنية**، 2014/9/17.

فيليب جوردن. (2005). **تعاظم دور حلف الناتو في الشرق الأوسط "الكبير"**. الإمارات العربية المتحدة. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

نازلي أحمد معوض. (1993). الأحلاف العسكرية والتحولات العالمية المعاصرة، **المجلة العربية للدراسات الدولية**، المعهد العربي للدراسات الدولية، عدد : 31–35.

Agreement of Major Non-NATO Ally (MNNA) between USA and Jordan. (1996). Retrieved from: http://www.id.gov.jo/documents/6_JDeplomat_en.pdf

Alvarez, S. (2008). Jordanian Military helps its neighbors. Retrieved from: http://www.nato.int/cps/en/natolive/topics_52927.htm

Anatolian Eagle Homepage. Retrieved from: http://www.nato.int/cps/en/natolive/topics_52060.htm?

Chamberlain, N. (2013). Eager Lion 2013: A NATO exercise in all but name? NATO Watch. Retrieved from: http://www.nato.int/cps/en/natolive/topics_84336.htm?

Daalder, I. H. and Stavridis, J. G (2012). NATO's Victory in Libya: The Right Way to Run an Intervention. 91(2). Retrieved from: http://www.nato.int/cps/en/SID-B33A1FCC-9BC2507E/natolive/news_52836.htm

Donelan, M. (1990). *Elements of International Political Theory*. Clarendon Press, Oxford.

Jorgensen, J. A. (2014). "Partnerships in the Middle East.Interventionist Endeavors". In: T. Flockhart, (Ed). Cooperative Security: NATOs Partnership Policy in a ChangingWorld. Retrieved from: http://diis.dk/files/media/publications/import/extra/wp2014-01_nato-partnerships_tfl_web_1.pdf

Loeser, W. D. (2011). NATO and the Middle East after the Lisbon Summit: Implications from the new Strategic Concept. *The Jordanian Diplomat Cultural Quarterly*. 2(2). Retrieved from: http://www.id.gov.jo/documents/6_JDeplomat_en.pdf

NATO's Mediterranean Dialogue.(1994). Retrieved from: http://www.nato.int/cps/en/natolive/topics_52927.htm

NATO's Operations and Missions. (2014).Retrieved from: < http://www.nato.int/cps/en/natolive/topics_52060.htm > ?

NATO's Partnerships.(2014). Retrieved from:< http://www.nato.int/cps/en/natolive/topics_84336.htm > ?

NATO's Summit Declaration on Afghanistan. (2009). Retrieved from: http://www.nato.int/cps/en/SID-B33A1FCC-9BC2507E/natolive/news_52836.htm

Pertusot. V. (2011). NATO's Partnerships: shakings hands or shaking the system? *Focus strategique*. (31). Security Studies Center. Retrieved from: http://www.ifri.org/

Prince Faisal bin Al-Hussain. (2012). *Opening remarks at the NATO public diplomacy seminar*. Amman, 21.06.2012. Retrieved from:http://www.nato.int/nato_static/assets/pdf/pdf_2012_06/20120625_120621-PDD-Conf-Jordan-speech.pdf

Ryan, C. R. (2004). Jordan first: Jordan's inter Arab relations and foreign policy under king Abdullah II. *Arab Studies Quarterly*. 26 (3). P. 43-62.

Sasley, B. E. (2002). Changes and continuities in Jordan's foreign policy*, Middle East Review in International Affairs*. 6(1). P. 36-48.

Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI) Yearbook. (2012). *The Military Report*, Stockholm, Retrieved from:www.sipri.org/yearbook < http://www.sipri.org/yearbook > .

Terrill, W. A. (2008). *Jordanian national security and the future of Middle East Stability*.Retrieved from: http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/pub838.pdf

The Guardian. (22.5.2011)."NATO's *Operations in Libya*. Retrieved from: http://www.theguardian.com/news/datablog/2011/may/22/nato-libya-data-journalism-operations-country

The Peace Operation Training Center. (2014). *General Information*. Jordan. Retrieved from: http://www.potc.mil.jo/aboutus_all.shtm

Vazquez, A. A. (2012*).NATO Mediterranean Dialogue: Does it have a Future?*Retrieved from: file:///C:/Users/Sony/Downloads/nato_mediterraneanA3CCEEB226-CA1043461C2145.pdf

Vershbow, G. A., (2012). ''NATO in the New Global Security Era''. *Speech at the NATO-Jordan Public Diplomacy Conference in Amman, Jordan*. Retrieved from: http://www.nato.int/cps/en/SID-B8BF4CA6-A55CBA84/natolive/opinions_88536.htm?selectedLocale=en

قدم في: سبتمبر 2014
أجيز في: فبراير 2015